

انفسهما ومنها الاسلام في نکاح المسلمة فلا تصح شهادة
الكافر في نکاح المسلمين الا اذا تزوج مسلم كتابية بحضرة
شاهدين كافرين فان نکاح في هذه الصورة صحيح اعتبارا لها
ولو تخالفين لها في الدين لكن لا يثبت نکاح شهادتهما عند
التحايد درختار واما فيما بينهما فتصح شهادتهما والسمع فلو
عقداه بحضرة ثمانين او اصبحت لا ينعقد
فضعيف بخبر وان يكون السماع للشاهدين معا بل لفظ واحد فلو عقد
في مجلس اخر والمسألة محالها لو ينعقد اجما عاملا مساكين والتميم
اي ان ينعقد الشاهدان معنى هذا اللفظ ويعرف انه موضوع للنكاح
فلو عقداه بحضرة هند بين اوتر كين مثلا لسمعان اللفظ ولا
يفهمان معناه لا ينعقد على الاصح جوهره وان كانت عبارة المتكلم
تفيد اشتراط الحضور فقط وتميز المسموع كلامه اي ان يميز
الشاهدان المتكلم بالاجاب والقبول ويعلمه بعينه غير مشبه
بغيره فلو سمعوا كلام امرأة من داخل باب او وراء حجاب وخلف ستارة
ولم يريا شخصها الصحيح ولا ينعقد لهما اله وعدم التمييز الا اذا كانت
معها احد من النساء والرجال في المكان الذي هو فيه لعدم التمييز الا اذا كانت
وعلم الزوجة اي ان يعلم الشاهدان الزوجة ويحصل العلم لهما اما
بالاشارة اليها في مجلس العقد اذا كانت حاضرة فيه وان لم يعلمها
اسمها واسم ابها وحدها او كانت متفدية وساترة وجهها فلا
يشترط كشف وجهها للشهود ولا معرفتهم اسمها واسم ابها
وحدها ان كانت حاضرة في مجلس العقد فانما اليها كبر الاحتمال
ذلك

ذلك خوف التحايد وان كانت غائبة عن مجلس العقد لا بد من
معرفة اسمها واسم ابها وحدها للشهود ان لم يعلموها قبل العقد
فلو قال زوجتك موكلتي فقال الزوج قلت وكانت حاضرة في المجلس
العقد والا فان عرفتها الشهود قبل العقد وعلموا انه ارادها بالعقد
كفي ذكر اسمها ولا يشترط ذكر اسم ابها وحدها والا فان ذكر الوكيل
اسمها واسم ابها وحدها صح العقد ايضا والا لا يصح ولا ينعقد
فامل ولا يشترط الحضور في ذلك فلو قال زوجتك
موكلتي او زوجت موكلتي من نفسي او زوجت نفسي من امراتي
وجعلت امرها بيدي والحال ان الشهود لا يعرفون الموكل ولا
يعلمونها لا بعينها ولا باسمها واسم ابها وحدها العقد
النكاح عنده وصح فاله شمس الائمة الحضاف رجل كبير في العلم
يقصد به خانيه وبخر ونهر وظاهرة ترجيح قول الحضاف
هذه المسألة لكن نقل المقدسي في شرح عظيم الكفر عن
التاريخانية ان الا وهو الصحيح وعلمه الفتوى في قول القائل
عند الفتوى وعن النيات في مثله يسمعه فيما بينه وبين الله
تعالى انتهى واما علم الشاهدين الزوج على الوحد المتقدم فلم
ار من تعرض له والظاهر اشتراطه على القول الاول فلو قالت
زوجت نفسي من فلان وهو غائب لا تعرف الشهود لا بعينه
ولا بسمه وقيل عند اخر لا ينعقد ويجري فيه خلافه خصوصا
في ابعده فامل هذه شروط السعة للشاهدين اي لا اعتبار
شهادة الشاهدين على عقد النكاح وليس من الشروط الاعلان